

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية أمس بالإجماع على قانون تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وتسوية آثار إلغاء انتهاء الخدمة في بعض الحالات بمدولته الثانية وأحاله إلى الحكومة. ونصت المادة الأولى من القانون «كما يتحمل صاحب العمل الاشتراكات المشار إليها عن كامل المرتب وذلك عن المدد الآتية: مدد الإجازات المرضية بدون مرتب والمدد التي أعيد فيها المؤمن عليه إلى الخدمة بحكم قضائي نهائي دون أن يتقاضى مرتبه عنها».

كما وافق المجلس بالإجماع على قانون تعديل قانون نظام قوة الشرطة والمتعلق ببديل رصيد الإجازات لرجال الشرطة. ونصت المادة الأولى من القانون على أنه «يحتفظ عضو قوة الشرطة بكامل رصيد إجازاته الدورية التي لم يحصل عليها ولم يتقاضى بدلها نقدا أثناء خدمته الفعلية ويجوز له الانتفاع به بما لا يزيد على 90 يوما في السنة الواحدة إذا سمحت ظروف العمل بذلك». كما وافق المجلس على إنشاء شركة ثانية للتجار بالمواشي، والى التفاصيل:

تابع الجلسة: سامح عبد الحفيظ - بدر السويل

تعديل قانون التأمينات الاجتماعية للمتقاعدين إجبارياً

ليسوا معاقين، وأتمنى أن تكون هناك توجيهات واضحة لوزارة الشؤون حتى تعاد دراسة الملفات، وأتعب من بعض الأسر التي تسجل أبناءها معاقين لكي تأخذ أموالاً فقط!

جمال العمر: منذ قسمنا في هذا المجلس تقدمنا بقانون المناصب القيادية والحكومة تماطل ولم يُرفع التقرير إلى مجلس الأمة، لا توجد معايير للتعيينات، وبعض الوزراء يأتون بربعهم ومفاتيحهم الانتخابية، «وكل وزير حاط مناصب وإذا مشى رجعت هذه المناصب». نحن نقع في كارثة وجريمة بحق هذا البلد هي القياديون، فنحن لا نمتلك القرار الفعلي، لا بد من وقف تعيين القيادات حتى نعرف المعايير المضبوطة.

وما هي الفلسفة أو الاستراتيجية في إحالة من خدموا 30 سنة إلى التقاعد وبعد ذلك يأتون به رئيساً لبعض الهيئات!

القيادات العامة البسيطة لها ضوابط ومعايير لكن القيادات التي فوقها ليست لها معايير!

كيف يكون ذلك، أطلب فوراً بالواقعة على الاقتراح بضوابط لتعيين القياديين.

بالنسبة للاتفاقية الأمنية فقد طلبت بذهاب الحكومة إلى المحكمة الدستورية، والحكومة حريصة جداً على تنفيذها على أولاد الكويت، وأتمنى أن تقف الخارجية الكويتية وتقول: نحن اشتكينا على من أساء للكويت، حريصة جداً على تسليم أبناء الكويت، فيجب التحقق من مرة دستورية الاتفاقية وسلامتها.

د. خليل عبدالله: في لجنة تنمية الموارد اقتراح بقانون بشأن القياديين فآختر من مرة ندعو الوزراء لكنهم لديهم ارتباطات ولا يريد إصدار القانون دون رأي الحكومة.

جمال العمر: الوزراء الذين يأتون إليك لا يريدون القانون، ويماطلون والحكومة غير جادة في هذا القانون، وأرقه هذا القانون إلى المجلس ونقره لكي نبين جدية الحكومة من

خليل الصالح: هناك رسائل إيجابية وصلت إلى المجتمع في شأن الوحدات السكنية التي لم تحدث في أي مجلس، والمجلس أوفى بعهدته. ولكن مازال لهم الأكبر قسي الإجراءات، ولا حل جزئياً من الحكومة لإنهاء معاناة الأسر في هذه الجزئية وعدم المساس بمدخول المواطن، وهي تهمة 110 آلاف مواطن الذين رواتبهم تنهب معظمها للإيجارات.

وفما يخص المعاقين ينبغي دعم قطاع المعاقين ومن رعا، ولا بد من تعديل القانون الخاص بـ 959 ديناراً، لأن نظرة هذه نظرة اجتماعية.

لجنة الموارد البشرية، فلدنا مشكلة أزيية وهي اختيار القياديين، فنحن نختار قياديين بالباراشوت وأتمنى أن يتم تقييم من هو القيادي حتى تصير قضية الإصلاح تابعة من رغبة حقيقية.

د.علي العمير وزير النفط: الحكومة بإسارت بأن أصدرت مرسوماً لتحديد ضوابط تعيين القياديين ونحترم رأي اللجنة، ووردت بعض العبارات نرجو شطبها من المضبوطة مثل «مجانين» فالقياديين نتوهم فيهم الخبرة والكفاءة ونرجو شطبها.

د.عبدالله الطريجي: بالنسبة للرسالتين الأولى والثانية، فالمجلس يكلف ديوان المحاسبة بإصدار تقارير وينبغي أن تحترم

فهناك تقرير منذ 2008 بشأن القياديين، ويجب ألا تضع جهود ديوان المحاسبة، أمس كان عندنا في اللجنة مؤسسة المائي وعندما سمعنا من الشيخ يوسف عبدالله حجم الفساد لم تصدق هذا الكم من الفساد في إحدى مؤسسات الدولة، وثقتنا الآن في سمو رئيس مجلس الوزراء، فوزارة الكهرباء أصدرت كتاباً من الكهرباء إلى مؤسسة المائي بالواقعة على إيصال التيار الكهربائي للمستودعات وانضح أنها أرض تم الاستيلاء



(هاني الشمري)

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائبه مبارك الخريج وأمين السر م.عادل الخرافي على المنصة وتبدو الأمانة العامة

يوصونه، فتأتي الترقيات من هؤلاء الأشخاص غير كفؤة، فلا يوجد لدينا أسلوب أمثل لاختيار الكفاءة، وبعض القيادات مجازين ولديهم أوراق في مستشفى الطب النفسي، والبعض ينتمون إلى تيارات سياسية معينة ويكونون سبباً في تأخير التنمية في البلد.

وهناك قيادات اجزم ان دورهم عرقلة مشاريع الدولة وتطوير البلد، فلماذا مجلس الوزراء ليس لديه آلية واضحة في اختيار القيادات؟

ويجب أن توضح آلية واضحة في اختيار القيادات، نحن الآن نعاني من قيادي مجنون في إحدى مؤسسات الدولة قاعد بخريط.

جمال العمر: آلاف من الأشخاص المعاقين وأخذوا كروت إعاقه وهم

دستورية ولا مانع من إحالتها إلى اللجنة الخارجية.

د.عبدالحامد دشتي: هناك اجتهادات خاصة في الاتفاقيات، والنقاش سيأتي الموافقة والطلب محدداً باستعمال الاتفاقية، ونحن نقول تمهلوا، فنحن نحتاج لعقد حلقات نقاشية داخل الكويت وخارجها.

د.علي العمير وزير النفط: الاتفاقية تمت مناقشتها في «الخارجية» و«التشريعية» من أجل استيضاح دستوريته، من عدمها، ولكن نؤكد موقف الحكومة بعدم اقرار اتفاقيات غير دستورية، والاتفاقية تخدم ولا تهمد بأذن الله.

د.يوسف الزلزلة: نحن بالكويت لدينا مشكلة في الوظائف القيادية، فيحدث ان اي وزير ربعة بالديوانية

فضلا عن الركابة في الصياغة، اليوم معظم المساءلات التي ترد إلينا تستند إلى المادة 3 من الاتفاقية والمادة 20.

نريد للأمة أن تشارك وإلا تكون جريمة وعارا سوف نرتكبها في حق أجيالنا القادمة، فقد نكون بذلك سلبنا حق الشعب الكويتي، لابد من عقد حلقات نقاشية لإشراك الشعب الكويتي وأساتذة الفقه، وإذا كانت نأفة فلنقرها وإذا كانت ضارة فلنتوقف.

وأطلب من رئيس اللجنة الخارجية أن يترتب ويتمهل.

وزير النفط د.علي العمير: لا شك أن الاتفاقية تمت مناقشتها والطلب الموجود هو إحالتها من لجنة إلى لجنة أخرى والنقاش فيها سوف يترتبها، ولسنا بصدد سلب إرادة أو اقرار اتفاقيات غير

وخاصة في ظل الوضع الإقليمي المتهيب ونحن مقبلون على أزمة في اليمن، لذلك اطلب إهمال اللجنة الوقت الكافي لأن الاستعجال يوقعنا في مآزق كثيرة وقد يؤديها البعض ويصوت عليها من منطلق سياسي لا دستوري.

د.عبدالحامد دشتي: أرجو الترتيب في موضوع الاتفاقية الأمنية، فيجب أن تعقد الحلقات النقاشية لكي يعرف الشعب الكويتي مضامينها، وتحتاج أن يشارك فيها كل أبناء الشعب الكويتي، لابد من عقد حلقات نقاشية للاستماع إلى آراء الفقهاء الدستوريين وإسنادة القانون.

فالمادة 4 تعارض المواد 30 و 31 من الدستور والمادة 6 تعارض الدستور، والمادة 10 تعارض المادة 1 من الدستور،

يوم في هذا المجلس لم يصدر احدها بتقرير من اللجنة ومع ذلك سالت وقيل لي إن الحكومة سوف تقدم مشروعاً بقانون حول هذا المشروع وذلك منذ سنتين والآن قدمت الحكومة فقط مشروعاً.

ورغم صداقتي لرئيس اللجنة د.عودة الرويعي ود.خليل عبدالله والتمس من الرئاسة سحب التقرير وإعادته إلى اللجنة لدراسته وتضمين اقتراحي بإنشاء الهيئة العامة للمرئسي والمسموع لتنظيم القنوات الفضائية التي تقدم بعض البرامج دون المستوى، ومن شأنها أن تخدم سياسة الكويت الخارجية.

وبالنسبة لرسالة اللجنة الخارجية فأنا أؤيد إهمال اللجنة التشريعية وقتاً لدراستها

الدويسان: جميع الاقتراحات الإعلامية المقدمة مني لم تصدر بها تقارير

دشتي: ضرورة عقد حلقات نقاشية موسعة حول الاتفاقية الأمنية

العمير: الحكومة ليست بصدد سلب إرادة أو إقرار اتفاقيات غير دستورية

الزلزلة: قيادات كثيرة دورها فقط عرقلة مشاريع الدولة وتطوير البلد

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة العادية العلنية أمس الثلاثاء الموافق 5 مايو 2015 عند الساعة التاسعة والنصف بعد أن كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتزرين والغائبين دون إذن أو إخطار.

بند التصديق على المضابط

نظر المجلس في بند التصديق على المضابط ذات الأرقام 11330 و1330 بتاريخ 21 و22 أبريل 2015 وجرت المناقشات التالية:

● سعدون حماد: كان هناك اقتراح بإنشاء شركة مغلقة وإحالتها إلى اللجنة المالية وفي جلسة 21/4 وافق المجلس على إحالته إلى اللجنة لدراسته، فالمحال هو قانون الشركات، ونفاجا اليوم بأن جدول الأعمال استبعاد القانون الآخر وهو بشأن العمالة المنزلية المقدم مني ومن النائب صالح عاشور، فأرجو تصحيح الإجراء ويبقى على جدول الأعمال.

● مرزوق الغانم: سوف أراجع المضبطة وما جاء بها سيطبق.

● عبدالله الطريجي: في إحدى الصحف قالت: خطأ الطريجي أعاد الإبداعات إلى اللجنة فهل هذا الكلام صحيح، هل أنا وقعت عن المقرر.

● مرزوق الغانم: التقرير وصلني يوم الأحد وسيدرج في الجلسة المقبلة ولم أعده إلى اللجنة ولم يكن هنا خطأ.

● عبدالله الطريجي: أرجو من مكتب المجلس أن يطلب من الجريدة نفي الخبر.

● وصادق المجلس على المضابط.

بند الأوراق والرسائل الواردة.

وانتقل المجلس إلى نظر بند الأوراق والرسائل الواردة وجاء نصها كالتالي:

والرسائل الواردة 4 رسائل ونصها كالتالي:

● رسالة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة يطلب فيها إحالة تقرير ديوان المحاسبة عن القرارات الإدارية المتعلقة بالوظائف الإشرافية ببعض الجهات ذات الميزانيات الملحقه إلى لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية للاختصاص، عملاً بنص المادة 58 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

(موافقة عامة)

● رسالة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة يطلب فيها إحالة تقرير ديوان المحاسبة حول الملاحظات المتعلقة بأوجه العمل بالمجلس الأعلى لشؤون المعاقين إلى لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة للاختصاص، عملاً بنص المادة 58 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

(موافقة عامة)

● رسالة من النائب فيصل سعود الدويسان يطلب فيها الموافقة على سحب التقرير الثاني للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد من الجدول، وذلك لمخالفته للمادة 100 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة واعتبار اقتراحه في شأن إنشاء الهيئة العامة للمرئسي والمسموع هو الأصل وما عداه تعديلاً له.

(موافقة عامة)

● رسالة من رئيس لجنة الشؤون الخارجية يطلب فيها استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية إعداد تقريرها عن مشروع القانون بالموافقة على الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(رفض الرسالة)

● فيصل الدويسان: من الجيد رؤيتك مبتسماً بهذه الطريقة وهذا يسهل مهمتنا، جعل الله أيامك كلها سروراً، لا شك أن احترام اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ينبغي أن يترتب عليه أهمية كبيرة، أعضاء اللجنة التعليمية ذهبوا إلى مخالفة المادة 100 من اللائحة، ونهيت عليهم، لكن قالوا ان القانون المقدم منك من 41 مادة، فهل تصدق ان القوانين الإعلامية التي قدمتها منذ اول



عدنان عبدالصمد



د.علي العمير وفیصل الشایح وجمال العمر على منصة المقرر



فیصل الشایح متحدثاً



م.أحمد الجسار في حديث مع م.عادل الخرافي



فارس العتيبي



عبدالله العدواني وعسكر العززي



أحمد القضيبي



ركان التصف



د.علي العبيدي



ياسر ابل

المجلس يقرّ تعديل قانون الشرطة لصرف بدل نقدي عن الإجازات



سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك في حديث مع ياسر ابل ويبدو ماضي الهاجري



هند الصبيح



حديث بين فيصل الشايح ود.علي العمير بحضور حمود الحمدان

ارجو تأجيله ولنذهب الى تكليف جهات محايدة وإن تم التصويت على القانون بشكله الحالي فلنا موقف وإن كنا نريد التعاون.

● حمدان العازمي: نستغرب أن الحكومة تطالب دراسة الجدوى، التزموا بالدور أتمنى أن تعقد الحكومة دراسة الجدوى في كل مشاريعها.

● د.يوسف الزلزلة: هذا الاقتراح كان موجودا بالمجلس السابق والذي قبله، وأضلا الحكومة أتية ولديها قرار مسبق بان الشركة ليس لها جدوى، بالرغم ان هناك شركة واحدة هي المتسيدة وتحترق سوق اللحوم، والاقتراح الجديد هو انقاذ الوضع بالكويت ووضع رقابة حكومية واضحة على هذه الأسعار العالمية، ونذكر عندما كانت هناك شركة واحدة للاتصالات وأسعارها لكن عندما اصبح هناك 3 شركات صارت الخدمات افضل والأسعار احسن.

العمر: على مجلس الوزراء وقف تعيين القيايين حتى نعرف المعايير والضوابط

الصالح: لا حل حكومياً جذرياً لإنهاء معاناة الأسر مع زيادة الإيجارات

الشايح: أؤيد قيام الحكومة بدراسة الجدوى لكن ينبغي تحديد وقت لها

اتمنى من وزارة التجارة ان تعمل إدارة حماية المستهلك على تفعيل ادواتها الرقابية لحماية المواطن، فلاد وان اصرت الحكومة على الدراسة ان تحدد لها وقتاً محدداً في دور الانعقاد الحالي.

● د.عبد الحميد دشني: الحكومة اقصحت عن موقفها بأنها سترفض القانون، فإذا احنا رجال نقر هذا القانون، ونرى وقتها موقف الحكومة، وينكم عن محطة الزور ومليارات السركات.

نحن امام شركة «جزارين» للمواشي والأسعار في ارتفاع كبير، وأمام هذا الفساد وارتفاع الاسعار وأثرين المواطنين من يشعر بهم، والحكومة تتحدى وتقول سوف يكون لها موقف نريد 3 شركات ولا نريد دراسة الجدوى.

هناك احتكار لشركات وتجار، وإن اقرينا البديل الاستراتيجي لن نرجعنا التاريخ، لاد من ان نستمع الى الجميع، نريد وقف الهدر لكن بعدما نوقف الحرامية، نريد شركتين وثلاثاً.

واتمنى من الوزير توضيح موقفه من اقرار هذه الشركة.

● د.علي العمير وزير النفط: نحن على اعتاب مرحلة جديدة وسنفتح هذا الامر وهو المشاركة في الامن الغذائي، وما عندنا مشكلة بان تكون هناك دراسة جدوى بعد شهرين وتنتظر تأجيله للإنتيان بدراسة جدوى اقتصادية.

● عبدالله التميمي: أسعار اللحوم اصبحت لا تطاق، فلماذا الاحتكار في شركة واحدة، ولماذا تتوجس الحكومة عندما تأتي بسيرة أو بشركات تجار كبار؟

إنشاء شركة مواشي ثانية لا تكفي فهنا هو المواطن البسيط، ولماذا ترفع الأسعار في المواسم والاعداد الى رقم كبير وكان من المقترض على الحكومة ان تبادر لكن آخر مهمها هو المواطن البسيط.

هل أسعار اللحوم عندنا في الكويت معقولة؟ هل هناك نوعية جيدة؟



خلف نديمير وركان النصف وهند الصبيح وم. احمد الجسار ويعقوب الصانع وروضان الروضان خلال الجلسة



سيف العازمي ود.علي العبيدي وم.محمد الهدية



د.عبد الرحمن الجبران وسعود الحريجي



جانب من الجلسة



الشيخ محمد العبدالله خلال الجلسة



صالح عاشور وجمال العمر وماضي الهاجري أثناء دخولهم القاعة



عبدالله التميمي



فيصل الدويسان متحدنا

ولا ننظر نظرة تجارية بحتة وأصحاب المصالح في الشركة الحالية هم الذين يعارضون إنشاء هذه الشركة.

● د.علي العمير وزير النفط: ما أنجزناه في قوانين الزراعة وليس من جهة الحكومة وحدها، ان تدرس من قبل جهة محايدة اطلب بسحب تقريرها وإعادة للجنة مرة أخرى.

● عدنان عبدالصمد: ايضاً رئيس اللجنة له رأي مسبق، وإذا الحكومة سوف تدفع عن المساهمة في الامن الغذائي

وعدم لنا رأي مسبق ولكن لسنا مصرين عليه إذا كان خطأ، ونريد التوصل إلى التعاون المنشود.

● فيصل الشايح (مقرر اللجنة): لم أقل ان الشركة خسرات، أنسا قلت ننتظر الدراسة ولا نستعجل.

● مبارك الخرينج: رئيس الجلسة: هناك طلب من رئيس اللجنة بسحب التقرير هل يوافق

هناك مشكلة في ارتفاع اسعار اللحوم، ولذلك أؤيد دراسة الجدوى لكن لابد من تحديد وقت لتقديم هذه الدراسة، لأن المواطن سيدخل مساهماً في هذه الشركة، وأنا كرئيس للجنة اطلب بسحب تقريرها وإعادة للجنة مرة أخرى.

● عدنان عبدالصمد: ايضاً رئيس اللجنة له رأي مسبق، وإذا الحكومة سوف تدفع عن المساهمة في الامن الغذائي

عليها من قبل احدى الشركات. فكيف توصل وزارة الكهرباء التيار الكهربائي الى أراضي دولة مسروقة؟

● وزير المواصلات: عيسى الكندري: ردا على حديث الطريجي، أؤيد في موضوع مؤسسة المواشي ان كل ما ورد في تقارير ديوان المحاسبة اتخذت إجراءات باحالتها التي النيابة العامة، وهناك لجان تحقيق مختصة ومنتظر نتائج التحقيق وكلنا حريصون على المال العام.

● د.محمد الحويصلة: النائب فيصل الدويسان جانبه الصواب، فقد تم تقديم قانون مستقل منه وإحدى مواده تلغي قانون المرئي والمسموع ولا تنطبق عليه المادة 100 من اللائحة.

● فيصل الدويسان: النائب الحويصلة هو من جانبه الصواب لأنني عندما أقدم بالغاء أو تعديل هذا شيء عادي، فقانوني هو الأصل.

● مرزوق الغانم: المادة 100 واضحة فالأسبق هو الأصل والأقدم هو الأصل وأتمنى ان يعاد التقرير ويراجع.

● د.محمد الحويصلة: متأكدون من هذا الأمر وهذا القانون مستقل وإحدى مواده تلغي قانون المرئي والمسموع وبذلك هو مختلف تماماً.

تقارير اللجان

● انتقل المجلس الى نظر تقرير اللجنة المالية عن المادولة الثانية للاقتراح بقانون في شأن قانون التأمينات الاجتماعية.

● د.يوسف الزلزلة: الخلاف كان على انه يخشى ان المادة التي تعوض الموظف لا تحمل الجهة مضاريف او رواتب أخرى غير راتب الموظف الذي عاد بحكم قضائي بات، فأرجو التصويت مباشرة.

و جرى التصويت نداء بالاسم على المادولة الثانية لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 41، موافقة 41.

ووافق المجلس على القانون بإجماع 41 عضواً وأحاله الى الحكومة.

شركة المواشي

انتقل المجلس لمناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن إنشاء شركة أخرى للمواشي.

● د.علي العمير: إنشاء أي شركة مرتبط بجداولها الاقتصادية وستعرض دراسة عليكم ونرجو تأجيل الشركة حين تقديم الدراسة.

● د.يوسف الزلزلة: هذا الموضوع ليس بجديد، كان من المقترض في حكومات سابقة ان تعمل دراسة مستفيضة لمعرفة هذه الشركة مفيدة أم لا، لكن الوضع بالنسبة لغلأه أسعار اللحوم شيء لا يطاق، لكن الوزير لم يحدد وقتاً، والمشكلة تحتاج الى علاج، فأرجو أن يكون هناك نوع من الجديدة.

● عدنان عبدالصمد: هناك رأي مسبق والحكومة قالت في اللجنة أنه لا توجد جدوى من تأسيس هذه الشركة، ارتفاع اللحوم مبالغ فيه جداً، ومجرد تأجيله هو شراء للوقت.

وهناك أحد المتاجرين باللحوم توفي لأنه خسر بسبب المتاجرة والحرب التي كانت ضده من التجار الكبار وبعدها توفي رفعا الأسعار مرة أخرى.

● فيصل الشايح (مقرر اللجنة):

● فيصل الدويسان: النائب الحويصلة هو من جانبه الصواب لأنني عندما أقدم بالغاء أو تعديل هذا شيء عادي، فقانوني هو الأصل.

● مرزوق الغانم: المادة 100 واضحة فالأسبق هو الأصل والأقدم هو الأصل وأتمنى ان يعاد التقرير ويراجع.

● د.محمد الحويصلة: متأكدون من هذا الأمر وهذا القانون مستقل وإحدى مواده تلغي قانون المرئي والمسموع وبذلك هو مختلف تماماً.

تقارير اللجان

● انتقل المجلس الى نظر تقرير اللجنة المالية عن المادولة الثانية للاقتراح بقانون في شأن قانون التأمينات الاجتماعية.

● د.يوسف الزلزلة: الخلاف كان على انه يخشى ان المادة التي تعوض الموظف لا تحمل الجهة مضاريف او رواتب أخرى غير راتب الموظف الذي عاد بحكم قضائي بات، فأرجو التصويت مباشرة.

و جرى التصويت نداء بالاسم على المادولة الثانية لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 41، موافقة 41.

ووافق المجلس على القانون بإجماع 41 عضواً وأحاله الى الحكومة.

شركة المواشي

انتقل المجلس لمناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن إنشاء شركة أخرى للمواشي.

● د.علي العمير: إنشاء أي شركة مرتبط بجداولها الاقتصادية وستعرض دراسة عليكم ونرجو تأجيل الشركة حين تقديم الدراسة.

● د.يوسف الزلزلة: هذا الموضوع ليس بجديد، كان من المقترض في حكومات سابقة ان تعمل دراسة مستفيضة لمعرفة هذه الشركة مفيدة أم لا، لكن الوضع بالنسبة لغلأه أسعار اللحوم شيء لا يطاق، لكن الوزير لم يحدد وقتاً، والمشكلة تحتاج الى علاج، فأرجو أن يكون هناك نوع من الجديدة.

● عدنان عبدالصمد: هناك رأي مسبق والحكومة قالت في اللجنة أنه لا توجد جدوى من تأسيس هذه الشركة، ارتفاع اللحوم مبالغ فيه جداً، ومجرد تأجيله هو شراء للوقت.

وهناك أحد المتاجرين باللحوم توفي لأنه خسر بسبب المتاجرة والحرب التي كانت ضده من التجار الكبار وبعدها توفي رفعا الأسعار مرة أخرى.

● فيصل الشايح (مقرر اللجنة):

تقارير اللجان

● انتقل المجلس الى نظر تقرير اللجنة المالية بشأن إنشاء شركة أخرى للمواشي.

● د.علي العمير: إنشاء أي شركة مرتبط بجداولها الاقتصادية وستعرض دراسة عليكم ونرجو تأجيل الشركة حين تقديم الدراسة.

● د.يوسف الزلزلة: هذا الموضوع ليس بجديد، كان من المقترض في حكومات سابقة ان تعمل دراسة مستفيضة لمعرفة هذه الشركة مفيدة أم لا، لكن الوضع بالنسبة لغلأه أسعار اللحوم شيء لا يطاق، لكن الوزير لم يحدد وقتاً، والمشكلة تحتاج الى علاج، فأرجو أن يكون هناك نوع من الجديدة.

● عدنان عبدالصمد: هناك رأي مسبق والحكومة قالت في اللجنة أنه لا توجد جدوى من تأسيس هذه الشركة، ارتفاع اللحوم مبالغ فيه جداً، ومجرد تأجيله هو شراء للوقت.

وهناك أحد المتاجرين باللحوم توفي لأنه خسر بسبب المتاجرة والحرب التي كانت ضده من التجار الكبار وبعدها توفي رفعا الأسعار مرة أخرى.

● فيصل الشايح (مقرر اللجنة):

تقارير اللجان

● انتقل المجلس الى نظر تقرير اللجنة المالية بشأن إنشاء شركة أخرى للمواشي.

● د.علي العمير: إنشاء أي شركة مرتبط بجداولها الاقتصادية وستعرض دراسة عليكم ونرجو تأجيل الشركة حين تقديم الدراسة.

● د.يوسف الزلزلة: هذا الموضوع ليس بجديد، كان من المقترض في حكومات سابقة ان تعمل دراسة مستفيضة لمعرفة هذه الشركة مفيدة أم لا، لكن الوضع بالنسبة لغلأه أسعار اللحوم شيء لا يطاق، لكن الوزير لم يحدد وقتاً، والمشكلة تحتاج الى علاج، فأرجو أن يكون هناك نوع من الجديدة.

● عدنان عبدالصمد: هناك رأي مسبق والحكومة قالت في اللجنة أنه لا توجد جدوى من تأسيس هذه الشركة، ارتفاع اللحوم مبالغ فيه جداً، ومجرد تأجيله هو شراء للوقت.

وهناك أحد المتاجرين باللحوم توفي لأنه خسر بسبب المتاجرة والحرب التي كانت ضده من التجار الكبار وبعدها توفي رفعا الأسعار مرة أخرى.

● فيصل الشايح (مقرر اللجنة):

تقارير اللجان

● انتقل المجلس الى نظر تقرير اللجنة المالية بشأن إنشاء شركة أخرى للمواشي.

● د.علي العمير: إنشاء أي شركة مرتبط بجداولها الاقتصادية وستعرض دراسة عليكم ونرجو تأجيل الشركة حين تقديم الدراسة.

● د.يوسف الزلزلة: هذا الموضوع ليس بجديد، كان من المقترض في حكومات سابقة ان تعمل دراسة مستفيضة لمعرفة هذه الشركة مفيدة أم لا، لكن الوضع بالنسبة لغلأه أسعار اللحوم شيء لا يطاق، لكن الوزير لم يحدد وقتاً، والمشكلة تحتاج الى علاج، فأرجو أن يكون هناك نوع من الجديدة.

● عدنان عبدالصمد: هناك رأي مسبق والحكومة قالت في اللجنة أنه لا توجد جدوى من تأسيس هذه الشركة، ارتفاع اللحوم مبالغ فيه جداً، ومجرد تأجيله هو شراء للوقت.

وهناك أحد المتاجرين باللحوم توفي لأنه خسر بسبب المتاجرة والحرب التي كانت ضده من التجار الكبار وبعدها توفي رفعا الأسعار مرة أخرى.

● فيصل الشايح (مقرر اللجنة):

تقارير اللجان

● انتقل المجلس الى نظر تقرير اللجنة المالية بشأن إنشاء شركة أخرى للمواشي.

● د.علي العمير: إنشاء أي شركة مرتبط بجداولها الاقتصادية وستعرض دراسة عليكم ونرجو تأجيل الشركة حين تقديم الدراسة.

● د.يوسف الزلزلة: هذا الموضوع ليس بجديد، كان من المقترض في حكومات سابقة ان تعمل دراسة مستفيضة لمعرفة هذه الشركة مفيدة أم لا، لكن الوضع بالنسبة لغلأه أسعار اللحوم شيء لا يطاق، لكن الوزير لم يحدد وقتاً، والمشكلة تحتاج الى علاج، فأرجو أن يكون هناك نوع من الجديدة.

● عدنان عبدالصمد: هناك رأي مسبق والحكومة قالت في اللجنة أنه لا توجد جدوى من تأسيس هذه الشركة، ارتفاع اللحوم مبالغ فيه جداً، ومجرد تأجيله هو شراء للوقت.

وهناك أحد المتاجرين باللحوم توفي لأنه خسر بسبب المتاجرة والحرب التي كانت ضده من التجار الكبار وبعدها توفي رفعا الأسعار مرة أخرى.

● فيصل الشايح (مقرر اللجنة):



كامل العوضي



مبارك الحريص



أحمد لاري



حمد سيف

الموافقة على إنشاء شركة جديدة للتجار بالمواشي بالأغلبية



حديث نيابي - حكومي



عيسى الكندري



سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك وروضان الروضان

الخليج لانهم سيجدون انها الاعلى في دول الخليج. الحكومة تنجح بالميزانية العامة للدولة والعجز فيها فآين الشركات؟ اتمنى على الحكومة ان تثبت جديتها في التعاون. مبارك الحريص: لسنا ضد دراسة الجدوى لكنها تأخرت كثيرا، لأن اللحوم مادة استهلاكية ومعروفة، فالدراسة لن تستغرق اكثر من اسبوعين، والدراسة يفترض ان تنصب على سبيل خسارة الشركة الحالية التي استنتها احدى العائلات الكريمة في اواخر الستينيات وجلبت اللحوم من استراليا، فهي كانت فكرة قطاع خاص وعندما تملكها الحكومة خسرت، يفترض على ادارة الشركة والاقتراح بانشاء شركة مواش اخرى يفترض الا تعرض عليه الحكومة، واتمنى التصويت على الاقتراح في مداولة الاولى وتأتي الحكومة بتعديلاتها في المداولة الثانية. جمال العمر: نحن لا نناقش الشركة بقدر ما نناقش جدية الحكومة للعمل على الاستراتيجية الحكومية في الأمن الغذائي، وهذا يؤكد ان هناك خللا في ذهاب الدعوات في غير محلها، وهذا الباب يفتح باب فشل الحكومة في المحافظة على الاسعار.



د.علي العمير متحدثا



م.عادل الخرافي خلال الجلسة



د.يوسف الزلزلة متحدثا



محمد الجبري متوسما فيصل الكندري وبعض النواب



د.خليل الصالح



خلف مميثير مع د.عبدالله الطريجي



د.محمد الحويلة متحدثا خلال الجلسة



خليل الصالح ود.علي العمير

محمد الجبري: هذا المقترح من افضل المقترحات وسيكون انجازا يضاف الى انجازات المجلس، الشركة خاسرة وتأخذ دعما من الحكومة على الرأس 5 دنانير وفي النهاية خسارة. علما ان هناك شركات خاصة تدخل اكثر من شركة المواشي وربحانة وتأتي الحكومة اليوم وتقول تريد دراسة جدوى. حمدان العازمي: استغرب متمسك الحكومة برأي هيئة الاستثمار الراض لانشاء شركة المواشي، وهيئة الاستثمار خاسرة والحكومة تمشي بالمقلوب ضد مصلحة المواطن. خليل الصالح: لدينا مشكلة في الكويت وهي ان الرواتب لا تكفي الاسر، الايجارات، انظروا الى اسعار الاسماك، حبيب المواطن بين بسبب الغلاء، المفترض ان يكون العرض اكثر من الطلب حتى تنخفض الاسعار، اذا كنا نؤمن بدولة المؤسسات فلا بد من الوقوف مع المواطن، هذا القانون خطوة للامام مجلس الأمة الحالي. د.خليل عبدالله: قلت لا بحق لرئيس اللجنة ان يسحب التقرير ويسؤال الدستوريين وجدت ان من حقه سحب التقرير فأتقدم بالشكر والاعتذار لرئيس اللجنة. عدنان عبدالصمد: لا يجوز للرئيس سحب التقرير الا بموافقة المجلس. عادل الخرافي: يؤسفني اننا نناقش عدم الاحتكار الذي هو مطلب شعبي للجميع، اتمنى ان تكون هناك حرية للتجارة ولا نفرض على المستثمر قيودا تمنعه من التجارة، يجب فتح المجال للمستثمرين. حمود الحمدان: الأمن الغذائي أمر مقلق، وعلى الحكومة ان تهتم بهذا الشأن، ومثال شركة المواشي مؤلم بالنسبة للأمن الغذائي، كل مواطن ومواطنة تشعر بالارتفاع المصطنع للاسعار والمبالغ فيه، والمطالبة بشركة اخرى بسبب سوء الإدارة في الشركة الحالية، وفي النهاية تكون هناك خسارة ودعم حكومي.

سحب التقرير. أي دراسة جدوى ستأتي من الحكومة ستقول انه لا جدوى من انشاء الشركة مع ان الطلب على اللحوم بشكل يومي واهل الكويت يروحون الخفجي ليشترروا اللحوم ويهربوا من ارتفاع الاسعار في الكويت بحجة ان الشركة الحالية بائنا خسرانة، ادعو الاعضاء لأن يقوموا بدراسة الاسعار للحوم في باقي دول

نحن نطالب بشركات سواء في اللحوم او تجارة المواشي او غيرها من الشركات، الاحتكار يرفع الاسعار ولا يوفر الأمن الغذائي، وأرجو التصويت عليه في مداولته. فيصل الكندري: سألت أعضاء اللجنة المالية عما اذا تمت استشارةهم في سحب تقرير انشاء الشركة وقالوا لا احد استشارنا، فلماذا طلب الشايح

الزراعة دون دراسة، لأن الحكومة لا تهتم بالمواطن بدرجة كبيرة، في تعديل قانون الحيازات جاء من باب الأمن الغذائي، وهو مقدم على أي مصلحة. ما المانع من تعدد شركات المواشي، وأجزم بأن الحكومة لا تستطيع السيطرة على الاسعار في حال وجود شركة واحدة، لعدم وجود المنافسة واحتكار العمل على شركة واحدة.

في هذه الدراسة إن وصلت، ومن المفترض ان تنصب كل الإمكانيات لصالح المواطن، وحتى التاجيل للمداولة الثانية مرفوض. وسأقدم اقتراحا بتشكيل لجنة تحقيق في سبب الاستمرار على هذه الشركة. سعود الحريص: نلظن بالحكومة الظن الطيب، ولكن عندما جاء التعديل على قانون

وهذا دليل قاطع على فشل الشركة في اداء الهدف المرجو من انشائها، والاحتكار يضر بالاسعار، فلماذا الإصرار على وجود شركة واحدة حكومية؟! هذا خلل كبير، فما السر وراء ذلك؟! وهناك أمثلة كثيرة لذلك، ولكن الحكومة تتناقض كثيرا مع نفسها عندما تتكلم دائما عن المنافسة، ونحن سنشكك

سعدون حماد: نحن ضد الاحتكار، ومع تعدد الشركات، فالشركة الحالية وضعاوأسما 21 مليون دينار لهيئة الاستثمار ومؤسسة التامينات. وأرجو التصويت عليه في مداولته وإقراره، وأرجو من الحكومة إقراره حتى يستفيد المواطن.

عدنان عبدالصمد: عندما نلاحظ تعقيب هيئة الاستثمار على هذا الاقتراح منذ 2010 يعني منذ 5 سنوات، ومع ذلك نحن نصر على تأسيس هذه الشركة حتى لو خسرت هذه الشركة في سبيل تحقيق هدف أكبر وهو توفير الأمن الغذائي. في احد مجالس ادارات سابق للشركة الحالية كانت ترفع اسعار الفواتير حتى تحصل على دعم حكومي أكبر، بلا رقيب ولا حسيب، ورأسمال الشركة حاليا 21 مليون والتامينات تساهم بـ 60٪ منها، فهل نعجز عن دفع 20 مليوننا في سبيل توفير اللحوم والأمن الغذائي؟! حتى لو من قبيل التجربة، فالشركة إنجزا للمجلس والشركة، فدعونا نؤسس شركة ولنرى كيف تنخفض الاسعار.

عبدالله الطريجي: هناك توجه للأغلبية بإقراره بدون الجدوى الاقتصادية، فلنصوت عليه في مداولته. هناك توجه في خطة التنمية للتوسع في إنشاء الشركات خاصة التي تساهم في توفير الأمن الغذائي. الحكومة تقول انها اليوم تريد دراسة الجدوى وأنا استغرب لأن الاقتراح صار له فترة كبيرة، والحكومة باعت شركة المنتجات الزراعية بـ 8 ملايين دينار من دون جدوى. إنشاء شركة جديدة سيعزز الخدمات وتوفير أفضل للحوم، دعونا يكون هناك تنافس بين الجميع، فلنصوت على التقرير في مداولته الاولى.

محمد طنا: إعطاء الحكومة مهلة لتقديم دراسة الجدوى كلام مأخوذ خيره

محمد طنا: إعطاء الحكومة مهلة لتقديم دراسة الجدوى كلام مأخوذ خيره

محمد طنا: إعطاء الحكومة مهلة لتقديم دراسة الجدوى كلام مأخوذ خيره

محمد طنا: إعطاء الحكومة مهلة لتقديم دراسة الجدوى كلام مأخوذ خيره

محمد طنا: إعطاء الحكومة مهلة لتقديم دراسة الجدوى كلام مأخوذ خيره

محمد طنا: إعطاء الحكومة مهلة لتقديم دراسة الجدوى كلام مأخوذ خيره

محمد طنا: إعطاء الحكومة مهلة لتقديم دراسة الجدوى كلام مأخوذ خيره

محمد طنا: إعطاء الحكومة مهلة لتقديم دراسة الجدوى كلام مأخوذ خيره

